مطالبات فلسطينية للمجتمع الدولي برفع الظلم التاريخي للاحتلال

إسرائيل تستبق زيارة كيري بمعارضتها لنشر قوات أجنبية في غور الأردن

الاراضي المحتلة - «وكالات»: استبقت اسرائيل وصول وزير الخارجية الامريكي جون كيري اليها امس باعلان رفضها التام لمقترحات امريكية تقضي بنشر قوات اجنبية في غور الاردن في اطار اي اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية صباح الامس عن مصادر سياسية في اسرائيل تأكيدها ان «قوات من الجيش الاسرائيلي فقط هي التي يجب ان تبقى في منطقة غور الاردن دون غيرها». وشددت على «تمسك اسرائيل بمطلبها ان جيشها هو الذي سيحمي الحدود الاسرائيلية - الاردنية» مؤكدة «رفض مقترحات امريكية بنشر قوات اجنبية في غور الاردن». واوضحت المصادر ان «المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين مازالت مستمرة» مشيرة الى وجود فوارق شاسعة في مواقف الجانبين من مختلف المواضيع العالقة. ووفق الاذاعة الاسرائيلية رفضت المصادر نفي او تأكيد انباء وجود قناة اتصال سرية بين الطرفين. وفيما تتحدث اسرائيل عن مقترحات امريكية تتعلق بنشر قوات اجنبية في غور الاردن اكد الفلسطينيون على لسان اكثر من مسؤول ان الحديث يدور حول مقترحات امنية بعضها يتعلق بوجود عسكري اسرائيلي في المنطقة. ووصل الوزير كيري الى اسرائيل امس بعد نحو اسبوع من مغادرتها حيث قدم خطة امنية يتعلق بعضها بترتيبات خاصة بغور الاردن للاسرائيليين والفلسطينيين الذين اعلنوا هم كذلك رفضها جملة وتفصيلا. وتحدثت وسائل اعلام فلسطينية عن ازمة في المفاوضات مع اسرائيل بسبب المقترحات مشيرة الى ان اجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الوزير كيري يوم الخميس الماضي كان سيئا.

وكان الوزير الامريكي قدم في الاجتماع مع الرئيس عباس مقترحات امنية انطوت على تراجع كامل عن اخرى سابقة طرحها الامريكيون في الماضي تعلق بعض منها بمنطقة غور الاردن.

واقترح الوزير كيري «الابقاء على وجود الجيش الاسرائيلي في غور الاردن 10 سنوات يتم خلالها تأهيل قوات امن فلسطينية تتولى المسؤولية عنها بعد ذلك».

وعلي صعيد منفصل طالب زكريا الأغا رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.. المجتمع الدولي رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني وإنهاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات منذ 65 عاما في ظروف حياتية صعبة.. داعيا إلى إلزام إسرائيل تنفيذ القرار 194 القاضي بعودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام 48. ودعا الأغا في بيان صحافي بمناسبة الذكرى الـ 65 لصدور القرار 194 الذي صادف يوم امس الاربعاء..منظمة الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في عضوية إسرائيل في المنظمة لعدم تنفيذها القرارات الصادرة عنها وفي مقدمتها قرار 194 الذي كان تنفيذه من قبل إسرائيل أحد الشرطين لقبولها عضوا في الأمم المتحدة. وقال إنه « مر على صدور القرار 65 عاما ولا تزال إسرائيل تنكره وترفض تنفيذه مما يستوجب من هيئة الأمم المتحدة إلزام إسرائيل بتنفيذه أو إعادة النظر في عضويتها في الهيئات الأممية».

واضاف ان قضية اللاجئين هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي وأن حلها طبقا لقرارات الشرعية الدولية خاصة القرار 194 الذي نص بكل وضوح في مادته الـ 11 على العودة والتعويض وبالخيار الحر لكل لاجئ فلسطيني سيشكل مدخلا رئيسيا نحو إنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة». وأكد أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية مبدئي وثابت تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين لم يتغير ولم يتبدل وهو التمسك بحق عودة للاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 48 طبقا لما ورد في القرار الأممي رقم 194 ورفض مشاريع التوطين كافة التي تستهدف هذا الحق.

جون كيري

.. وقوات الاحتلال تعتقل 6 فلسطينيين في بيت لحم

رام الله - «كونا»: اعتقلت دوريات عسكرية تابعة لقوات الاحتلال الاسرائيلي امس ستة شبان فلسطينيين من مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم.

وقال نادي الاسير في بيان صحافي ان قوات الاحتلال اقتحمت المخيم مستخدمة الكلاب البوليسية وقوات من جيش الاحتلال واعتقلت ستة فلسطينيين من بينهم شقيقان.

واضاف النادي في بيانه ان قوات الاحتلال سلمت شابين بلاغين لمراجعة المخابرات الاسرائيلية.

ودان نادي الاسير حملة الاعتقالات الاسرائيلية مبينا ان الجيش وزع بيانات على المواطنين طالبهم فيها بوقف عمليات القاء الحجارة على الجنود المتمركزين في منطقة مسجد بلال بن رباح قرب المخيم.

منظمات حقوقية تدعو للتحقيق بقتل المحتجين في «رابعة» و «النهضة»

مصر: الأزهر يستنجد بالشرطة لمواجهة أنصار المعزول

القاهرة - «وكالات»: أعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية امس ان حصيلة تظاهرات امس الاول بلغت 36 مصابا في القاهرة والجيزة والفيوم مؤكدة عدم تسجيل اي حالات وفاة.

وذكرت الوزارة في بيان ان المصابين تلقوا العلاج وخرج منهم 29 مصابا بعد تحسن حالتهم وبقي سبعة مصابين تحت العلاج والملاحظة.

وتجددت الاشتباكات امس الاول في محيط جامعة الأزهر لليوم الثاني على التوالي بين طلاب متظاهرين من المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين حاولوا قطع الطريق أمام حركة المرور بالقرب من مقر الجامعة بمنطقة مدينة نصر شرق القاهرة وبين قوات الأمن المتمركزة أمام أسوار الجامعة. ورشق عدد كبير من الطلبة المتظاهرين قوات الأمن بالحجارة وبعض الزجاجات الفارغة والتي ردت عليهم بالقاء القنابل المسيلة للدموع في محاولة لتفريقهم واعادتهم الى حرم الجامعة وعدم تعطيل حركة المرور. وشهد ميدان النهضة بمحافظة الجيزة أمس الاول اشتباكات عنيفة بين طلاب ينتمون للاخوان بجامعة القاهرة وقوات الأمن المتمركزة في مداخل الميدان. وعلى صعيد متصل طلب مجلس جامعة الازهر رسميا في اجتماعه الطارئ الليلة قبل الماضية تدخل قوات الشرطة لتامين الكليات مبينا انه في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف واتخاذ ما يلزم من قرارات.

واوضحت الجامعة في بيان لها ان مجلس الجامعة الطارئ اتخذ قراره بعد دراسة الأوضاع من كل جوانبها واستعراض الأحداث المؤسفة التي وقعت في بعض الكليات من الطلاب والطالبات الخارجين عن القانون واستماتتهم في سبيل تحقيق غرضهم من تعطيل الدراسة والامتحانات بالتعدي على بعض العمداء وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكليات والطلاب المنتظمين.

واكد البيان انتظام الدراسة بالجامعة وانعقاد امتحانات نصف العام في موعدها المحدد وهو 29 ديسمبر الجاري.

وعلي صعيد ذا صلة حثت منظمات حقوقية مصر يوم الثلاثاء على التحقيق في مقتل عدد من المحتجين خلال فض اعتصامين للاخوان المسلمين في اغسطس بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي عقب احتجاجات حاشدة مناهضة لحكمه.

وقال تحالف من 13 منظمة حقوقية «لم يحقق النائب العام حتى الآن مع أفراد قوات الأمن ولا حاسبهم على الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة المميتة.» عند فض اعتصامي أنصار مرسي يوم 14 أغسطس.

وقال جاسر عبد الرازق نائب مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية «لن يوجد أمل في سيادة القانون والاستقرار السياسي في مصر ناهيك عن قدر من العدالة للضحايا دون المحاسبة على ما جرى يوم 14 اغسطس فيما قد يعد أكبر حوادث القتل الجماعي في تاريخ مصر الحديث.» ومن بين منظمات التحالف منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وصدر البيان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وقال بيان المنظمات «استخدمت قلة من المتظاهرين أسلحة نارية في ذلك اليوم لكن الشرطة أفرطت في رد فعلها بإطلاق النيران العشوائي.»

وقال بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان «مقتل سبعة من رجال الشرطة أثناء فض اعتصام رابعة لا يبرر هذا الشكل من أشكال العقاب الجماعي لمئات المتظاهرين والاستخدام غير المتناسب للقوة المميتة على النحو الذي شهدناه ذلك اليوم.»

وتابع البيان ان الحكومة يجب ان تشكل لجنة لتقصي الحقائق كخطوة أولى نحو المحاسبة.

■ **وزارة الصحة: 36 جريحاً حصيلة المواجهات الثلاثاء في القاهرة والجيزة والفيوم**

لاهاي: «الدولية» تؤجل موعد بداية جلسات محاكمة المتهمين باغتيال الحريري

لاهاي - «وكالات»: أعلنت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والمكلفة النظر في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عن تحديدها يوم 16 يناير موعدا لبدء محاكمة المتهمين باغتيال الحريري.

والمتهمون الاربعة الذين ستبدأ محاكمتهم غيابيا ينتمون إلى حزب الله الشيعي وهم سليم عياش ومصطفى بدر الدين وحسين عنيسي وأسد صبرا، أما المتهم الخامس ويدعى حسن حبيب مرعي ما زال ملفه في عهدة قاضي الاجراءات التمهيدية لذا فإن قضيته غير مشمولة في هذه المحاكمة.

واعلنت المحكمة عن بدء المحاكمة «في الساعة 09.30 بتوقيت وسط اوروبا بتصريحات تمهيدية يدلي بها المدعي العام والممثلون القانونيون للمتضررين المشاركين في الإجراءات، وكذلك جهة الدفاع إن أرادت»، وذلك بحسب بيانها الصادر مساء امس الاول.

وكان من المفترض أن تبدأ هذه المحاكمة في 13 يناير، إلا أن المحكمة ارتأت ارجاءه لمصادفته يوم عطلة رسمية في لبنان ألا وهو عيد المولد النبوي الذي يشهد عادة احتفالات.

جثران يهدد بفك الحصار ونقابة العمال تلوح بإغلاق الموانئ

ليبيا: أزمة النفط تراوح مكانها

طرابلس - «وكالات»: هددت نقابة عمال النفط في ليبيا أمس الاول بإغلاق الموانئ الشرقية مرة أخرى إذا قررت حركة تسعى للحكم الذاتي في المنطقة إعادة فتحها يوم 15 ديسمبر الجاري، وذلك بعدما قالت هذه الحركة إنها قد تعيد فتح ثلاثة موانئ تسيطر عليها إذا نفذت الحكومة الليبية مطالبها لتقاسم السلطة والثروة بحلول الأحد المقبل.

وقال سعد الفاخري نائب رئيس نقابة عمال النفط -التي تتمتع بنفوذ قوي- في تصريح لوكالة رويترز للأنباء، إن النقابة ستدعو أعضاءها لإغلاق الموانئ مجددا إلى حين تلبية الحكومة مطالبها بشأن الأجور.

من جانبهم هدد زعماء الحركة التي تسعى لإقامة حكم ذاتي في شرق ليبيا -وهي مكونة من رجال قبائل وثوار سابقين- بأنهم سيبيعون النفط بأنفسهم إذا لم تنفذ طرابلس مطالبهم. ولم يصدر رد فعل فوري من الحكومة التي ترفض حتى الآن الاعتراف بالحكومة التي أعلنتها الحركة في المنطقة -والمسماة حكومة برقة- بعدما سيطرت الحركة على ميناءي السدر وراس لانوف ومنشآت أخرى في الشرق الغني بالنفط. وقد أدت الاحتجاجات والاعتصامات التي شملت العديد من منشآت النفط إلى هبوط الإنتاج النفطي الليبي بشكل حاد من مستواه في يوليو الماضي، حيث انتقل من 1.4 مليون برميل يوميا إلى ربع مليون حاليا، وهو ما خفض بشدة إيرادات الصادرات التي تحتاجها البلاد. ويعد النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الموازنة والنقد الأجنبي الضروري لاستيراد المواد الغذائية.

وكان الرئيس السابق لحرس مرافق البترول الليبية، إبراهيم جثران قد اعلن عن نيته فك الحصار عن معظم المنشآت التي يسيطر عليها في 15 ديسيمبر الجاري.

وأضاف جثران، في إعلان بثه التلفزيون أن فك الحصار سيكون مشروطا بالشفافية الكاملة في قطاع النفط الذي ستشرف عليه مفوضية مشتركة بحسب ما قاله.

وتكمن أهمية هذا الإعلان في أن هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها الجثران عن نيته فك الحصار منذ يوليو الماضي.

الجزائر تطالب بمنح إفريقيا مقعدين دائمين في مجلس الأمن

الجزائر - «كونا»: اكد وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة ضرورة منح افريقيا مقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي.

وقال لعمامرة في مؤتمر صحافي في العاصمة الجزائرية مساء امس الاول على هامش أعمال الملتقى رفيع المستوى حول السلم والأمن بافريقيا ان هذا المطلب «واضح أمام المجموعة الدولية».

وأضاف أن «التوافق» الافريقي يقضي بمطالبة المجموعة الدولية بمنح القارة مقعدين دائمين في مجلس الأمن مع جميع الصلاحيات بما في ذلك حق النقض (فيتو) مشيرا الى «جدية» الطلب الافريقي في هذا الشأن.

واوضح أن الأفارقة «يتفاوضون مع الآخرين بخصوص منح القارة مقعدين في المجلس» مؤكدا أن التركيبة الحالية لمجلس الامن تخلو من تمثيل الدول الافريقية فيه فيما يتعلق بمجموعة الأعضاء الدائمين.

تعديلاته الأخيرة على طاقم الرئاسة والحكومة تعزز سيطرته على البلاد

السودان: البشير يدير ظهره للإسلاميين.. ويحتمي بالجيش

الخرطوم - «وكالات»: عين الرئيس السوداني عمر حسن البشير حليفا قديما من الجيش في منصب نائبه الاول وربما يحمي هذا الإجراء واحدا من أقدم حكام افريقيا من مخاطر في الداخل والخارج.

وخلال تعديل حكومي عين البشير اللواء بكري حسن صالح في منصب النائب الأول للرئيس خلفا للسياسي المخضرم علي عثمان طه. وصالح من المقربين للبشير وساعده في انقلاب عام 1989 وإخماد الكثير من حركات التمرد. وربما يكون البشير لجأ لتعيين صالح في هذا المنصب ضمن استراتيجية لتفادي تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية بتهمة الإبادة الجماعية اذا نفذ وعده بترك الحكم عام 2015.

ويبرز التعديل الذي أعلنه البشير يوم الاحد تراجع دور الإسلاميين مثل طه فيما يلجأ الرئيس لحلفاء من الجيش يثق فيهم اكثر وهو المؤسسة المهمة لاستمراره في دولة شهد تاريخها انقلابات عسكرية. ويقول الكس دي وال خبير الشؤون السودانية ورئيس مؤسسة السلام العالمي في جامعة تافتس بالولايات المتحدة إن صالح «نسخة سياسية من البشير وتعيينه يعزز دور الجيش في السياسة.»

وأضاف «هذه خطة الحماية التي وضعها البشير وتشير الى أنه قد يكون مستعدا للتنحي اذا كان «صالح» خلفه.»

وفي حين تفادى السودان الاضطرابات السياسية المستمرة التي شهدتها دول عربية أخرى على مدى الأعوام الثلاثة الماضية فإن وضع البشير والدائرة المقربة منه بات اكثر هشاشة منذ انفصل جنوب السودان الغني بالنفط عام 2011 بعد أن صوت لصالح الاستقلال وهو ما حرم الشمال من عائدات يحتاجها بشدة.

وفي مواجهة خصوم داخل حزب المؤتمر الوطني الحاكم وهو حزب البشير سعت حكومته جاهدة للتعامل مع اقتصاد متباطىء وتضخم متزايد منذ انفصال الجنوب.

وبعيدا عن حركات التمرد التي لاتزال نشطة قرب الحدود مع جنوب السودان والصراع الذي لم يحسم بعد في منطقة دارفور بغرب البلاد واجه البشير في الآونة الأخيرة مشاكل في عقر داره.

وجاء قرار الحكومة خفض الدعم على الوقود في سبتمبر ايلول لتخفيف حدة الأزمة المالية ليذكر بضرورة التحرك بحذر في منطقة أطاح فيها المحتجون بعدة حكام عرب منذ عام 2011.

ونتيجة لهذه الخطوة تضاعفت أسعار البنزين بين عشية وضحاها واندلعت احتجاجات عنيفة قتل فيها العشرات. وطالب آلاف السودانيين بتنحي البشير في اكبر مظاهرات معارضة منذ سنوات.

وأثارت الحملة التي قامت بها قوات الأمن انتقادات من داخل حزب البشير.

على الصعيد الخارجي يواجه البشير أمري اعتقال أصدرتهما المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب والإبادة الجماعية في دارفور. ويرفض السودان اتهامات المحكمة الدولية قائلا إن هناك تضخيما من شأن التقارير عن حوادث القتل الجماعي في دارفور كما يرفض الاعتراف بالمحكمة ويقول إنها شريكة في مؤامرة غربية.

منذ تولى الحكم حين كان عميدا مغمورا بالجيش في انقلاب أبيض برع البشير في ممارسة سياسة فرق تسد مع الفصائل المتنافسة في أجهزة الأمن والجيش وبين الإسلاميين والقبائل التي تملك السلاح.

نجحت هذه الاستراتيجية. وعلى مدى فترة حكمه التي استمرت 24 عاما صمد البشير في وجه عدة حركات تمرد مسلحة وعقوبات تجارية امريكية الى جانب خسارة النفط لصالح جنوب السودان ومحاولة انقلاب في الآونة الأخيرة خطط لها ضباط وإسلاميون ساخطون.

وفي ظل التحديات الأمنية والتهديدات التي يواجهها حكمه الحديدي فإن اختيار البشير تعيين صالح نائبا له قد يكون قرارا شديد الدهاء.

وصالح يعتبر واحدا من مجموعة من الضباط الذين تخدم مساندتهم للبشير «69 عاما» مصالحهم الشخصية ليتفادوا هم أيضا محاكمتهم دوليا.

وعلى الرغم من أن صالح «64 عاما» لا يواجه اتهامات في لاهاي فإن منظمة هيومن رايتس ووتش قالت إنه يجب التحقيق معه لدوره في جرائم دارفور.

وشغل صالح منصب وزير الدفاع في المراحل الأولى من حرب دارفور التي تقول الامم المتحدة إنها أسفرت عن مقتل اكثر من 300 الف شخص. وقال سيدريك بارنز من مجموعة الأزمات الدولية «التعديل استراتيجية آمنة نوعا ما لضمان الا يكون البشير عرضة للخطر» مشيرا الى خطر تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية.

وقبل البشير استقالة طه في إطار تعديل حكومي وكان المرشح المفضل بالنسبة لكثير من الدبلوماسيين الغربيين لخلافة البشير اذ كانوا يأملون أن تفتح آراؤه المعتدلة نسبيا فصلا جديدا في العلاقات.

وكان طه «68 عاما» اكبر شخصية إسلامية متبقية في حكومة البشير واعتبر منافسا محتملا على الرئاسة في الانتخابات المقرر إجراؤها عام 2015. ومازال يشغل منصب نائب رئيس حزب البشير.

ووسط قلق من الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي قال البشير عام 2011 إنه لن يخوض الانتخابات. ومنذ ذلك الحين أصبح اكثر غموضا قائلا إن حزب المؤتمر الوطني هو الذي سيتخذ القرار.

وفي كلتا الحالتين فإن البشير لن يجازف.

وينتمي صالح الى الدائرة المقربة من البشير منذ تدرب الاثنان وقاتلا معا حين كانا في سلاح المظلات قبل الإطاحة بالرئيس الصادق المهدي زعيم آخر حكومة مدنية منتخبة بالسودان.

ووصف المؤرخان ميلارد بور وروبرت اوكلي كولينز صالح بأنه «مدافع كفء عن الثورة» وهو التعبير الذي يستخدمه الضباط في وصف الانقلاب. وبعد الانقلاب بفترة قصيرة تم تكليفه بإعادة هيكلة مكتب الأمن الوطني في وزارة الداخلية.

وتحت إشرافه تم تشكيل جهاز أمني اشتهر بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان. ورقي صالح الى منصب النائب الاول للرئيس بعد أن كان وزيرا لرئاسة الجمهورية وهو يشغل هذا المنصب منذ عام 2005. ويأتي معظم من تم تعيينهم مؤخرا من خلفيات عسكرية أو أمنية وهم مقربون من البشير.

واحتفظ وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين بمنصبه. وعلى غرار البشير فإنه يواجه اتهامات تتصل بدارفور في المحكمة الجنائية الدولية.

وقال خبير في الشأن السوداني يقيم بالمنطقة وطلب عدم نشر اسمه «اتخاذ القرار الآن بالكامل في أيدي البشير في وجود ضابطين الى جواره.»

وسدد التعديل الحكومي ضربة قاسية للمعارضة السودانية حيث وصفه البعض بأنه انقلاب عسكري جديد.

وقال كامل عمرو وهو متحدث باسم ائتلاف من اكبر أحزاب المعارضة السودانية إن المؤسسات العسكرية والأمنية تقود البلاد بمفردها الآن.

وأضاف أن المعارضة ترى أن هامش الحرية المحدود للغاية الذي كان متاحا فيما مضى سيختفي بسبب الشخصيات التي تم تعيينها حديثا من الجيش.

بكري حسن صالح اثناء اداء القسم الدستورية امام عمر البشير